مناقشة المساءلتين ضمن مقدمة جدول الأعمال وليس في منتصفه أو آخره إلا إذا رأى المجلس غير ذلك

الراشد: تأجيل الاستجوابات ليس صك براءة للحكومة.. وموعدنا بداية دور الانعقاد

المجلس احتفل بالأعياد الوطنية بوضع أعلام الكويت على طاولة الرئيس والنواب

علي الراشد مترئسا جلسة أمس

الراشد سمح بوضع الأعلام على طاولات النواب احتفالا بالأعياد (تصوير: صالح محمد)

كتب عمر الرشيدي ومصطفى كامل

قبيل اقرار مجلس الامة في مبادرة جديدة للتعاون مع الحكومة، وبإجماع أعضائه قانوني الشركات وصندوق دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مؤكدين أن المشروعين يصبان في مصلحة الاستثمار ودعم الشباب، أكد رئيس المجلس علي الراشد ان ما حصل في جلسة مجلس الامة امس «ليس صك براءة للحكومة انما هو تأجيل لمناقشة الاستجوابين» مشيرا الى انه سيقوم بتحديد موعد مناقشة هذين الاستجوابين مع بداية دور الانعقاد القادم.

وقال الرئيس الراشد في رده على ما اعتبره بعض النواب بشأن ما حدث امس بخصوص الاستجوابين «صك براءة للحكومة» وتساؤلهم عن موعد مناقشة الاستجوابين في دور الانعقاد القادم ان «موعد مناقشة الاستجوابين المؤجلين سأحدده مع بداية دور الانعقاد القادم».

واضاف «وسوف يكون موعد مناقشة هذين الاستجوابين ضمن مقدمة جدول اعمال مجلس الامة في بداية دور الانعقاد القادم وليس في منتصف جدول الاعمال او في اخره الا اذا رأى مجلس الامة غير ذلك».

ووافق مجلس الامة في جلسته العادية التكميلية أمس، بالاجماع وفي المداولتين الاولى والثانية على تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية عن اقتراحين بقانونين في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة واحالهما الى الحكومة.

واكد وزير التجارة والصناعة انس الصالح اهمية هذا القانون الذي طال انتظاره والذي يكمل قانون التأمين ضد البطالة، مضيفا ان القانونين يصبان في مصلحة الشباب والاصلاح الاقتصادي.

ووافق المجلس بالاجماع في المداولتين الاولى والثانية على تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن الاقتراح بقانون بتعديل بعض احكام المرسوم بقانون رقم «25» لسنة 2012 باصدار قانون الشركات واحاله الى الحكومة.

المجلس أقر مجموعة جديدة من القوانين المهمة

- الفزيع: نحن لا نتمترس خلف الحصانة النيابية لكن كل القضايا مرفوعة من شخص واحد
- أبل: هناك شركات تكدس الكويتيين في الوظائف الدونية ويجب أن نفرض نسبة في القيادات
- التميمي: المشروعات الصغيرة مهمة جداً وعلى الوزير حماية أبناء الكويت من مخالب التجار
- الفضل: من أجلنا استجوابهما من حقهما تقديم آخر في موضوع وكلمة «ماكو رقابة» غير صحيحة

- الصالح: إنجاز القوانين خطوة في الإصلاح الإقتصادي وخدمة الشباب الوطني
- الزلزلة: من حق اي إنسان الشكوى على من يشاء.. والصحافة تستغل في توجيه الاتهامات
- الفيلكاوي: تأجيل الاستجوابات ليس مسحوباً على الجميع ومن الممكن مناقشة الآخرين

الصالح يوجه التحية للجنة المالية

واقر مجلس الامة جميع مواد القانون مع اجراء تعديل على نص المادة 50 لتنص على ان «يقسم راس مال الشركة الى اسهم اسمية متساوية القيمة بحيث لا تقل القيمة الاسمية للسهم عن عشرة فلوس ولا يجوز تجزئة السهم وانما يجوز ان يشترك فيه شخصان او اكثر على ان يمثلهم تجاه الشركة شخص واحد ويعتبر الشركاء في السهم مسؤولين بالتضامن عن الالتزامات المترتبة على هذه الملكية وصدر الاسهم بالقيمة الاسمية ولا يجوز إصدارها بقيمة ادنى الا اذا وافقت الجهة الرقابية ضمن الضوابط والشروط المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية».

واشاد عدد من النواب بهذا القانون الذي يصب في مصلحة البلاد ويساهم في تعزيز ودفع عجلة الاقتصاد الكويتي ويعالج العديد من المشكلات والمثالب التي تضمنها القانون السابق الذي مضى عليه اكثر من 60 عاما.

واكدوا اهمية هذا القانون وتكريسه لمبدأ حرية التجارة والذي يوجب على وزارة التجارة اخطار المؤسسين باتمام تأسيس الشركة خلال موعد اقصاه ثلاثة ايام عمل من استيفاء المستندات التي يطلبها القانون.

وقالوا ان هذا القانون سيحمي المساهمين الصغار ويذهب باتجاه حماية المال العام ويحقق الحوكمة مشيرين الى تأكيد مؤسسات دولية مثل البنك الدولي اهمية القانون في التشريعات الاقتصادية في البلاد.

واوضحوا ان التعديل الجديد في القانون راعى استبعاد شرط الاقامة مما يساهم في استقطاب الاستثمارات الاجنبية لدولة الكويت مشيدين بفكرة تنظيم تأسيس الشركات التي لا يكون غرضها الاساسي تحقيق الربح.

ووافق المجلس على اقتراح تقدم به عدد من النواب بتكليف ديوان المحاسبة بالفحص والتحقق من صحة كافة الاجراءات التي تمت لانشاء مشروع المجلس الاولمبي الاسيوي «اولمبياد» وموافاة المجلس بنتيجة ما يتم التوصل اليه من نتائج في غضون شهر من تاريخه.

وقال مقدمو الاقتراح ان هذا التكليف يأتي استنادا الى أحكام المادة 25 من القانون رقم 30 لسنة 1964 بانشاء ديوان المحاسبة.

ورفض المجلس طلب النيابة العامة رفع الحصانة النيابية عن النائبين نواف الفزيع وعبد الحميد دشتي في قضيتي جنح صحافة مقدمتين من النائب السابق د.وليد الطبطبائي.

وجاءت وقائع الجلسة كالتالي:

افتتح رئيس مجلس الامة علي الراشد الجلسة التكميلية العلنية امس الاربعاء، وتلا الامين العام اسماء الاعضاء الحاضرين والمعتذرين عن الجلسة والغائبين من دون اذن او اخطار.

يوسف الزلزلة: قانون التأمين ضد البطالة كان هناك سهو في المادة الاولى واخشى ان يثبت كما هو، فالمادة الاولى تسري اعمال هذا القانون على كل كويتي يعمل في القطاعين الاهلي والنفطي.

صفاء الهاشم: اليوم الذكرى السابعة لتولي سمو ولي العهد المنصب فأجمل شيء نحتفل بعيد جلوس ولي العهد بوضع الاعلام على طاولات النواب.

علي الراشد: موافقة «جيبوا الاعلام».

يوسف الزلزلة: عندما اعطيناهم «الحكومة» صك البراءة بالنسبة للاستجوابات وهذه الحكومة لن اثق فيها اطلاقا فارجو من حضرتك تبين لنا اي دور انعقاد وهل في اوله ام آخره.

علي الراشد: ما كان هناك اي صك براءة، وبالنسبة للاستجوابات ففي بداية دور الانعقاد القادم وعلى اول جدول اعمال.

يعقوب الصانع: اذا كان هناك نص يجب ان نلتزم بالنص فكلمة مدد ممانلة لا ينفي آلا يذكر فيها تاريخ، يجب ان تسجل فيها تاريخ.

سعدون حماد: يجب فصل الاستجوابات وألا يكون في جلسة واحدة.

طاهر الفيلكاوي: تأجيل الاستجوابات ليس مسحوبا على كل الاستجوابات بل من الممكن ان يناقش الاستجوابين الآخرين.

نبيل الفضل: من اجلنا استجوابهما امس من الممكن ومن حقهما نفسهما ان يقدما استجوابا آخر وفي موضوع آخر، وكلمة ماكو رقابة هذا غير صحيح.

خالد العدوة: عندما صوتنا على هذا القرار هل هو من اجل الشعب الكويتي وتقديم القضايا للجنة التي يتطلع اليها الشعب.

علي الراشد: نحن بذلك دخلنا في موضوع تم التصويت عليه وبالنسبة للاستجوابات فهي في بداية دور الانعقاد القادم الا اذا رأى المجلس غير ذلك.

طلبات رفع الحصانة

التقرير الأول برفع الحصانة النيابية عن النائب نواف الفزيع.

يعقوب الصانع: الشكوى مرفوعة من د.وليد الطبطبائي ضد النائب وانتهت اللجنة الى رفض رفع الحصانة عن النائب.

علي العمير: التقرير لم يصلنا، وكنت اتمنى ان يقرأ التقرير وليس بشرحه ويقول لماذا يريد النائب العام رفع الحصانة.

وتلا المقرر التقرير.

يوسف الزلزلة: ما يحدث في هذا المجلس اننا ناخذ وقتا كثيرا في طلبات رفع الحصانة، واتعجب ان البعض يسب ويلعن وينتقد فمن حق اي انسان ان يشتكي على من يشاء، وارجو من وزير الاعلام ان يكون له دور، فالصحافة تستغل جدا في توجيه الاتهام والضرب.

وارجو تفعيل قانون المرئي والمسموع والمطبوعات والنشر، هناك خلل حتى في طريقة تقديم الدعاوى واتمنى من وزير العدل ان يقدم شيئا في هذه القضية وحلها، السبب الرئيسي في هذه القضية هو ارهاق المجلس بقضايا ودعاوى رفع الحصانة، ونحن نؤمن بقضائنا العادل والنزيه، والاجراءات التي تتم في تقديم الدعاوى تعرقل عمل المحاكم والنيابة والمجلس.

نواف الفزيع: لأول مرة اتكلم في موضوع رفع الحصانة عني شخصيا، نحن لا نتمترس خلف الحصانة النيابية، لكن لاحظوا ان كل القضايا من شخص واحد، وهو قال انه استلم فلوس من رئيس الوزراء السابق الشيخ ناصر المحمد فانا قلت له قدم الدليل.

نبيل الفضل: رفع الحصانة عن اي نائب لا تعني ان هذا النائب مدان أو متهم، لكن المشكلة ليست في وزيري العدل والاعلام، المشكلة في قانوني المرئي والمسموع والمطبوعات والنشر الذين خرجا من المجلس معيبا، ما يتم من دعاوى يتم بطريقة متعمدة ومنظمة.

وجرى التصويت على التقرير الاول من الطبطبائي ضد النائب نواف الفزيع نداء بالاسم وكانت النتيجة كالتالي: الحضور 45، موافقة 24، عدم موافقة 19، امتناع 2.

المجلس يرفض رفع الحصانة عن النائب نواف الفزيع.

التقرير الثاني بطلب رفع الحصانة عن النائب د.عبدالحميد دشتي وانتهت اللجنة بعدم الموافقة على رفع الحصانة.

عبدالحميد دشتي: اشكر المجلس لمناقشة شكاوى الزميل السابق د.وليد الطبطبائي الذي هو نموذج للمواطن الكويتي الصالح الذي يمارس حقه في الشكوى وانا واحد من الناس اللي معورهم بيون يشترونا، يجب ان نواجه هذا السيل من الاتهامات.

وجرى التصويت نداء بالاسم على تقرير اللجنة وكانت النتيجة

الزلزلة متحدثا خلال الجلسة